

ذكر النحويون في وجه نصب "قيله" ثمانية توجيهات ، للفراء منها توجيهان ، وإليك تفصيل ما قيل في هذه القراءة :

توجيه الفراء الأول :

أن يكون نصب "قيله" على المصدرية ، والتقدير : "وقال قيله" ، والقيل والقول مصدران لـ"قال"^(١) ، ويؤيد هذا الإعراب قراءة من قرأ بإظهار الفعل مع المصدر^(٢) .

وهذا التوجيه نسب إلى الأخفش^(٣) وثلعب^(٤) والرماني^(٥) ، وجوزّه أبو عبيدة^(٦) والطبري^(٧) والفارسي^(٨) وغيرهم^(٩) .

وهذا القول فيه حذف عامل المصدر المؤكد ، وحذفه ممنوع عند بعض النحويين^(١٠) .

(١) الدر ٦١٢/٩ .

(٢) روح المعاني ١٠٧/١٣ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٤٢١/٤ ، وإعراب القرآن للنحاس ١٢٣/٤ ، وعلل القراءات ٦٢٠/٢ ، وحجة القراءات ٦٥٥ ، والتبيان في إعراب القرآن ٢٢١/٩ ، والكشاف ٤٩٨/٣ ، وزاد المسير ٣٣٤/٧ ، وإبراز المعاني ٦٨١ ، والجامع ١٢٤/١٦ ، والبحر ٣٠/٨ .

(٤) القطع والائتناف ٦٥٢ .

(٥) إعراب القرآن المنسوب لقوام السنة ٣٦٨ .

(٦) مجاز القرآن ٢٠٧/٢ .

(٧) جامع البيان ١٠٦/٢٥ .

(٨) الحجة ١٦٠/٦ .

(٩) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية : إعراب القراءات السبع ٣٠٤/٢ ، والكشاف ٢٦٣/٢ ، وشرح الهداية ٥١٠/٢ ، وتفسير القرآن للسمعاني ١٢٠/٥ ، ومعالم التنزيل ٢٢٤/٧ ، وغرائب التفسير ١٠٧٠/٢ ، والبيان ٣٥٥/٢ ، وزاد المسير ٣٣٤/٧ ، والتبيان ١١٤٣/٢ ، والفريد ٢٦٦/٤ ، وإبراز المعاني ٦٨١ ، وأنوار التنزيل ٤٩٢/٧ ، والبحر ٣٠/٨ ، والدر ٦١٢/٩ ، ومنار الهدى ٣٥٢ .

(١٠) شرح الكافية الشافية ٦٥٧/٢ ، وأوضح المسالك ٢١٦/٢ .

توجيه الفراء الثاني :

أنّ "قيه" معطوف على "سرهم" من قوله : « أم يحسبون أنا لا نسمع سرهم ونجواهم بلى ورسلنا لديهم يكتبون ».

وتوجيه الفراء هذا نسب إلى أبي عمرو بن العلاء^(١) والأخفش^(٢) والمبرد^(٣) ، وجوزّه الطبري^(٤) والفارسي^(٥) وابن عطية^(٦) وغيرهم^(٧).

وضعه الزمخشري؛ لوقوع الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بما لا يحسن اعتراضاً، ولضعف المعنى وتنافر النظم^(٨).

وما ذهب إليه الزمخشري من ضعف المعنى وتنافر النظم غير صحيح ؛ لأن التقدير : "أم يحسبون أنا لا نسمع سرهم ونجواهم ولا نسمع قيلهم" ، فهو على ذلك صحيح معنى منتظم تمام الانتظام^(٩).

(١) مجاز القرآن ٢/٢٠٧.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٤/٤٢١، وإعراب القرآن للنحاس ٤/١٢٣، وعلل القراءات ٢/٦٢٠، وإعراب القراءات السبع ٢/٣٠٤، وحجة القراءات ٦٥٥، والتبيان في تفسير القرآن ٩/٢٢١، والكشاف ٣/٤٩٨، وزاد المسير ٧/٣٣٤، وإبراز المعاني ٦٨١، والجامع ١٦/١٢٣، والبحر ٨/٣٠.

(٣) مفاتيح الأغاني ٣٦٨.

(٤) جامع البيان ٢٥/١٠٦.

(٥) الحجة ٦/١٦٠.

(٦) المحرر ١٤/٢٨١.

(٧) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية : الكشف ٢/٢٦٣، وشرح الهداية ٢/٥١٠، والوسيط ٤/٨٤، وتفسير القرآن للسمعاني ٥/١٢٠، ومعالم التنزيل ٧/٢٢٤، وغرائب التفسير ٢/١٠٧٠، وإعراب القرآن المنسوب لقوام السنة ٣٦٨، وكشف المشكلات ٢/١٢١٦، والموضح ٣/١١٥٩، والبيان ٢/٣٥٥، وزاد المسير ٧/٣٣٤، والتبيان ٢/١١٤٢، والفريد ٤/٢٦٦، وإبراز المعاني ٦٨١، وأنوار التنزيل ٧/٤٩٢، والبحر ٨/٣٠، والدر ٩/٦١٢، ومنار الهدى ٣٥٢.

(٨) الكشاف ٣/٤٩٨.

(٩) حاشية الشهاب ٨/٤١٤.

التوجيه الثالث :

أنّ "قيله" معطوف على محل "الساعة" من قوله : « وتبارك الذي له ملك السموات والأرض وما بينهما وعنده علم الساعة » ؛ فإن "الساعة" في محل نصب بالمصدر المضاف إليها.

وهذا التوجيه نسب إلى المبرد^(١) ، واختاره الزجاج^(٢) والأزهري^(٣) والباقولي^(٤) وابن أبي مریم^(٥) وغيرهم^(٦) ، وجوّزه الفارسي^(٧) والأنباري^(٨) وأبو حيان^(٩) وغيرهم^(١٠).

التوجيه الرابع :

أنّ "قيله" معطوف على مفعول "يكتبون" المحذوف من قوله : « ورسلنا لديهم يكتبون » ، والتقدير : "يكتبون ذلك ، ويكتبون قيله كذا".

(١) علل القراءات ٦٢٠/٢ ، والجامع ١٦٦/١٢٣ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٤٢١/٤ .

(٣) علل القراءات ٦٢٠/٢ .

(٤) كشف المشكلات ١٢١٥/٢ .

(٥) الموضح ١١٥٨/٣ .

(٦) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية : شرح الهداية ٥١٠/٢ ، وإبراز المعاني ٦٨١ ، ومدارك الترتيل ١٨٤/٤ .

(٧) الحجة ١٦٠/٦ .

(٨) البيان ٣٥٥/٢ .

(٩) البحر ٣٠/٨ .

(١٠) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية : إعراب القراءات السبع ٣٠٤/٢ ، والكشف ٢٦٣/٢ ، وتفسير القرآن للسمعاني ١٢٠/٥ ، وغرائب التفسير ١٠٧٠/٢ ، وإعراب القرآن المنسوب لقوام السنة ٣٦٨ ، والكشاف ٤٩٨/٣ ، وزاد المسير ٣٣٤/٧ ، والتبيان ١١٤٣/٢ ، والفريد ٢٦٦/٤ ، وأنوار الترتيل ٤٩٢/٧ ، والدر ٦١٢/٩ ، ومنار الهدى ٣٥٢ .

وهذا التوجيه جوّزه النحاس^(١) ومكي^(٢) والمنتجب^(٣) وغيرهم^(٤).
وعندي أنّ هذا التوجيه ضعيف في المعنى ؛ إذ لا فائدة من ذكر أنّ الملائكة يكتبون
قول الرسول ﷺ ، وإّما نُص على كتابتهم في قوله : « أم يحسبون أنا لا نسمع سرهم
ونجواهم بلى ورسلنا لديهم يكتبون » ؛ لأنّ المشركين ظنوا أنّ الله سبحانه خاف عنه ما
يسرونه وما يتناجون به.

ولأجل ما ذكرت أو غيره قال عنه الألوسي : « ليس بشيء »^(٥).

التوجيه الخامس :

أنّ "قيه" معطوف على مفعول "يعلمون" المحذوف من قوله: « ولا يملك الذين يدعون
من دونه الشفاعة إلا من شهد بالحق وهم يعلمون » ، والتقدير : "يعلمون ذلك ، ويعلمون
قيه".

وهذا التوجيه جوّزه النحاس^(٦) وأبو شامة^(٧) والسمين^(٨) وغيرهم^(٩).

قال أبو حيان عن هذا التوجيه : « وهو قول لا يكاد يعقل »^(١٠).

قلت : هذا التوجيه أو هن من التوجيه الذي قبله ؛ لأنّ المخاطبين في قوله : « ولا يملك

(١) إعراب القرآن ٤/١٢٣.

(٢) الكشف ٢/٢٦٢.

(٣) الفريد ٤/٢٦٦.

(٤) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية : المحرر ١٤/٢٨١ ، والبيان ٢/٣٥٥ ، وإبراز المعاني ٦٨١ ، والبحر ٨/٣٠ ، والدر

٩/٦١٢ ، ومنار الهدى ٣٥٢.

(٥) روح المعاني ١٣/١٠٧.

(٦) إعراب القرآن ٤/١٢٣.

(٧) إبراز المعاني ٦٨١.

(٨) الدر ٩/٦١٢.

(٩) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية : الكشف ٢/٢٦٢ ، والفريد ٤/٢٦٦ ، ومنار الهدى ٣٥٢.

(١٠) البحر ٨/٣٠.

الذين يدعون من دونه الشفاعة إلا من شهد بالحق وهم يعلمون « لا يُراد منهم أن يعلموا قول الرسول ﷺ ، وإنما يُراد منهم أن يعلموا بقلوبهم ما شهدوا به بألسنتهم.

التوجيه السادس :

أن يكون نصب "قيله" بإضمار فعل ، والتقدير : "الله يعلم قيل رسوله ﷺ" .
وهذا التوجيه جوّزه أبو حيان^(١) وجماعة من المعريين^(٢).

التوجيه السابع :

أن يكون "قيله" منصوبًا على حذف حرف القسم ، وجواب القسم قوله: « إن هؤلاء قوم لا يؤمنون ».

وهذا التوجيه اختاره الزمخشري^(٣) ، وجوّزه البيضاوي^(٤) والسمين^(٥) وغيرهما^(٦) .
وغلّط أبو شامة ما ذهب إليه الزمخشري ومن تابعه ؛ لوجود حرف القسم الواو ،
وحيثُ فلا نصب مع وجوده^(٧) .

قلت : ما ذكره أبو شامة من وجود حرف قسم لا يسلم له ؛ لأنّ الواو في "وقيله"
يمكن أن تكون في هذا التوجيه لعطف الجملة القسمية على الجملة الشرطية ، وهي قوله :

(١) البحر ٣٠/٨ .

(٢) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية : إعراب القرآن المنسوب لقوام السنة ٣٦٨ ، والدر ٦١٢/٩ ، وفتح القدير ٥٦٨/٤ .

(٣) الكشف ٤٩٨/٣ .

(٤) أنوار التنزيل ٤٩٢/٧ .

(٥) الدر ٦١٢/٩ .

(٦) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية : مدارك التنزيل ١٨٤/٤ ، والبحر ٣٠/٨ ، ومنار الهدى ٣٥٢ .

(٧) إبراز المعاني ٦٨٢ .

« ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله »^(١)، غير أن هذا التوجيه ليس مستقيماً معنًى ؛ فالضمير في "وقيله" للرسول ﷺ ، وكذا الكلام الذي يتلو "وقيله" ، وهو قوله : « يا ربَّ أن هؤلاء قوم لا يؤمنون » ، وجليُّ أنه إذا جعل قوله : « إن هؤلاء قوم لا يؤمنون » جواب قسم كان من إخبار الله عنهم وكلامه^(٢).

التوجيه الثامن :

أن يكون "قبيله" معطوفاً على محل "بالحق" من قوله : « ولا يملك الذين يدعون من دونه الشفاعة إلا من شهد بالحق وهم يعلمون » ، فإن "بالحق" حقه أن يكون منصوباً قبل دخول الجار ، والتقدير : "شهد بالحق وبقيله".

وهذا التوجيه قاله أبو شامة^(٣) ، وتابعه في تجويزه السمين^(٤) وأحمد الأشموني^(٥).

قلت : المعنى غير مستقيم على هذا التوجيه ؛ لأنه يجعل امتلاك الشفاعة لمن شهد بالحق وبقيله ، وذلك غير مراد.

هذه هي توجيهات القراءة ، والراجح عندي منها التوجيه الثالث الذي يجعل النصب بالعطف على محل "الساعة" من قوله : « وتبارك الذي له ملك السموات والأرض وما بينهما وعنده علم الساعة » ؛ لسلامته معنى وصناعة ، كما أنه يجعل المعنى في هذه القراءة يتفق مع معنى القراءة السبعية الأخرى بجر "قبيله" على أرجح الأقوال التي قيلت في وجه الجر ، وهو العطف على لفظ "الساعة"^(٦).

(١) حاشية زاده ٤٩٣/٧.

(٢) البحر ٣٠/٨.

(٣) إبراز المعاني ٦٨١-٦٨٢.

(٤) الدر ٦١٢/٩.

(٥) منار الهدى ٣٥٢.

(٦) إبراز المعاني ٦٨١.

٥٢- نصب صفة المصدر على المصدرية

قال تعالى : ﴿ لَمَّا نَسُوا مَا كَانُوا يَجْعَلُونَ كَقَوْلِكَ : ﴿١﴾ .

قال الفراء : « وقد رفع عاصم والأعمش "مثل" ، ونصبها أهل الحجاز والحسن^(٢) ؛ فمن رفعها جعلها نعتاً للحق ، ومن نصبها جعلها في مذهب المصدر كقولك : "إنه لحق حقاً" ^(٣) .

اختلف النحويون في قراءة أكثر السبعة بفتح لام "مثل" ، ولهم في ذلك سبعة توجيهات :

توجيه الفراء :

ذهب الفراء إلى أن نصب "مثل" على المصدرية ، والأصل : "إنه لحق حقاً مثل نطقكم" ، ثم حذف المصدر ، وقامت الصفة مقامه .

وتوجيه الفراء هذا اقتصر عليه ثعلب^(٤) ، وجوزّه الطبري^(٥) والزجاج^(٦) والزمخشري^(٧) والرضي^(٨) وغيرهم^(٩) .

(١) الذاريات : آية ٢٣ .

(٢) قرأ حمزة والكسائي وعاصم في رواية أبي بكر برفع "مثل" ، وقرأ باقي السبعة بالنصب .

السبعة ٦٠٩ ، والتيسير ٢٠٣ ، والنشر ٣٧٧/٢ .

(٣) معاني القرآن ٨٥/٣ .

(٤) مجالس ثعلب ٤٧٣/٢ .

(٥) جامع البيان ٢٠٧/٢٦ .

(٦) معاني القرآن وإعرابه ٥٤/٥ .

(٧) الكشاف ١٧/٤ .

(٨) شرح الكافية ١٨١/٣ .

(٩) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية : علل القراءات ٦٤٥/٢ ، وحجة القراءات ٦٧٩ ، والتبيان في تفسير القرآن

والفراء ومن تبعه في هذا التوجيه على مذهب من يميز في الصفة إذا كانت اسمًا أن تنتصب انتصاب المصدر بعد حذف الموصوف المصدر.

وهذا المذهب عزى إلى أكثر النحويين^(١)، وممن ذهب إليه غير من تقدم ذكره في التوجيه المبرد^(٢) وابن عصفور^(٣) وابن مالك^(٤) وابن هشام في بعض كتبه^(٥) وغيرهم^(٦).

وذهب سيويوه^(٧) — وتبعه ابن هشام في شرح قطر الندى^(٨) وعزى إلى المحققين من النحويين^(٩) — إلى منع أن تقوم الصفة مقام المصدر؛ لأن ذلك يؤدي إلى حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه في غير المواضع المنصوص عليها، ومن تلك المواضع أن تكون الصفة خاصة بجنس الموصوف نحو: مررت بكاتب، أو تكون الصفة مستعملة استعمال الأسماء نحو: الأبطح والأبرق^(١٠).

= ٣٨٣/٩، والوسيط ١٧٦/٤-١٧٧، وإعراب القرآن المنسوب لقوام السنة ٣٩٧، وغرائب التفسير ١١٤١/٢، ومفاتيح الأغاني ٣٨٢، وفتح الوصيد ١٢٥٣/٤، والفريد ٣٦٤/٤، وإبراز المعاني ٦٨٩، والجامع ٤٣/١٧-٤٤، وأنوار التنزيل ٧٠٠-٧٠١، والبحر ١٣٧/٨، والدر ٤٩/١٠.

(١) ارتشاف الضرب ١٩٣٩/٤.

(٢) المقتضب ١٣٥/٢، وينظر: ارتشاف الضرب ١٩٣٩/٤، والتذيل والتكميل ١٣٤/٤ ب.

(٣) شرح جمل الزجاجي ٣٢٤/١.

(٤) شرح التسهيل ١٨١/٢.

(٥) أوضح المسالك ٢١٣/٢، ومغني اللبيب ٨٥٥-٨٥٦، وشرح اللوحة البدرية ١٦٣/٢.

(٦) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية: شرح الإيضاح للعكبري ٨٠٢/١، وحواشي المفصل للشلوبين ٣٩٧، وشرح الألفية لابن الناظم ٢٦٣، وشرح الكافية للرضي ٢٩٩/١، وتوضيح المقاصد والمسالك ٦٤٧/٢، وإرشاد السالك ٣٥٥/١، والمساعد ٤٦٨/١، وتعليق الفرائد ٨٥/٥.

(٧) الكتاب ٢٢٧/١-٢٢٨. وينظر: ارتشاف الضرب ١٩٣٩/٤، والتذيل والتكميل ١٣٤/٤ ب.

(٨) ٢٥٢.

(٩) مغني اللبيب ٨٥٦.

(١٠) البحر ٦٧/١، ومغني اللبيب ٨٥٦.

وأما « رعدًا » في قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ أَكْبَرُ ﴾ (١) ونحوه مما قيل فيه : إن الصفة نابت مناب المصدر فمنصوب على الحال.

واستدل سيبويه بأن العرب تقول : "سير عليه شديدًا" بنصب "شديدًا" على الحال ، ولو كان "شديدًا" نعتًا للمصدر لجاز فيه الرفع على أنه نائب فاعل (٢).

ولم يرتض ابن هشام في معني اللبيب مذهب سيبويه ومن تبعه ؛ إذ يرى أن حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه إنما يتوقف على الدليل ، وأما امتناع الرفع في نحو : « سير عليه شديدًا » فلكرهة اجتماع مجازين : حذف الموصوف ، وتغيير الصفة مفعولاً على السعة (٣).

وما ذكره ابن هشام فيه نظر ؛ لأن تعليله امتناع الرفع في نحو : "سير عليه شديدًا" بأن الرفع يلزم منه اجتماع مجازين متحقق أيضًا في الصفة إذا انتصبت على المصدرية (٤).

التوجيه الثاني :

أن "مثل" مبنية في محل رفع نعت لـ "حق" ، و"ما" زائدة.

واختلف أصحاب هذا التوجيه في علة بناء "مثل" على قولين :

الأول : أن "مثل" اسم مبهم ، فلما أضيف إلى ما صدره مبني بني ، وتوجيه القراءة على هذا التعليل هو قول سيبويه (٥) ، واختاره المبرد (٦) والنحاس (٧) ، واقتصر عليه ابن

(١) البقرة : من الآية ٣٥ .

(٢) الكتاب ٢٢٨/١ ، ومعني اللبيب ٨٥٦ .

(٣) ٨٥٦ .

(٤) التذييل والتكميل ١٣٤/٤ ب .

(٥) الكتاب ١٤٠/٣ ، وينظر تفسير كلام سيبويه عن القراءة وبناء "مثل" في : البغداديات ٣٣٦-٣٣٨ . ورأي سيبويه أيضًا في : الأصول ٢٧٥/١ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢٤١/٤ ، والحجة للقراء السبعة ٢١٨/٦ .

(٦) البغداديات ٣٣٩ .

(٧) إعراب القرآن ٢٤١/٤ .

برهان^(١) وابن الحاجب^(٢) وغيرهما^(٣)، وجوزّه الزجاج^(٤) والفارسي^(٥) وابن الشجري^(٦) وكثير من النحويين^(٧).

الثاني: أنّ "مثل" بنيت لتركبها مع "ما"، فهما بمتزلة "خمسة عشر".

وتوجيه القراءة على هذا التعليل قول المازني^(٨)، واختاره الفارسي في الشيرازيات^(٩)، وجوزّه المبرد^(١٠) ومكي^(١١) وجماعة من النحويين^(١٢).

وقد ضعف قول المازني بوجوه منها:

١- أنّ "مثل" لو كانت مبنية لتركبها مع "ما" لم يجز فيه الرفع، وقد قرئت الآية

(١) شرح اللمع ١٩٥/٢.

(٢) أمالي ابن الحاجب ٨٢٤/٢-٨٢٥.

(٣) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية: التخمير ١٣٨/٢، وشرح الكافية الشافية ٩٢٢/٢، والملخص ١٢٣.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٥٤/٥.

(٥) الحجة ٢١٧/٦.

(٦) أمالي ابن الشجري ٦٠٣/٢-٦٠٤.

(٧) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية: علل القراءات ٦٤٥/٢، وحجة القراءات ٦٧٩، والكشف ٢٨٧/٢، وشرح الهداية ٥٢٠/٢، وإعراب القرآن المنسوب لقوام السنة ٣٩٧، والكشاف ١٧/٤، والمحرر ٢١٠/١٥، والمرتل ١٠٩، والبيان ٣٩١/٢، وتنقيح الألباب ٢٨٠، والتبيان ١١٨٠/٢، والمفضّل ٢٨٠، وفتح الوصيد ٢٥٣/٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١٣٥/٨، والفريد ٢٦٤/٤، وإبراز المعاني ١٨٩، والبحر ١٣٦/٨.

(٨) الأصول ٧٥/١، والحجة للفارسي ٢١٨/٦، والمسائل المثورة ٦٥، والخصائص ١٨٤/٢.

(٩) ٥٥٥-٥٥٦.

(١٠) البغداديات ٣٣٩.

(١١) الكشف ٢٨٨/٢.

(١٢) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية: شرح الهداية ٥٢٠/٢، والوسيط ١٧٦/٤، وغرائب التفسير ١١٤٢/٢، والمحرر ٢١٠-٢١١، وأمالي ابن الشجري ٦٠٤/٢، وكشف المشكلات ١٢٧٩-١٢٨٠، والموضح ١٢٠٧/٣، والبيان ٣٩١/٢، والمفضّل ٢٨٠.

بالرفع^(١).

٢— أن "ما" لو حذفت لجاز في "مثل" البناء على الفتح^(٢).

٣— قلة ما يبنى من الأسماء مع حرف ، وأمّا نحو : "لا رجل" فليس مثل : « إنّه لحق مثل ما أنكم » ؛ لأنّ "لا" عاملة غير زائدة ، و"ما" زائدة^(٣).

ومنع ابن مالك بناء "مثل" عند إضافتها إلى مبني كما تبني "غير" و"دون" و"بين" ونحوها « من الأسماء التي لا تتم دلالتها على ما يراد بها إلا بما تضاف إليه مع مناسبتها الحروف بعدم قبولها للنعته والتعريف بالألف واللام والتنثنية والجمع ، وبعدم اشتقاقها والاشتقاق منها »^(٤)؛ إذ "مثل" تخالفها بمشابهة تام الدلالة في قبول التصغير والتنثنية والجمع والاشتقاق منه ، وذهب ابن مالك إلى أنّ ما استشهد به من ذهب إلى البناء يمكن تخريجه على الإعراب أحسن تخريج ، ومن ذلك قوله تعالى : « إنّه لحق مثل ما أنكم تنطقون »؛ فإنّه ذهب إلى أنّ "مثل" حال من الضمير في "حق" كما سيأتي^(٥).

ولم يكتف ابن مالك بمنع بناء "مثل" ، بل تجاوز ذلك ، فضعّف بناء "غير" ونحوها من الأسماء المبهمة ؛ لأنّ الإضافة فيها قياسية من خصائص الأسماء ، فينبغي أن تكف سبب البناء؛ لاقتضائها الرجوع إلى الأصل ، وما في هذه الأسماء من مناسبة الحرف ، والإضافة إلى مبني تقتضي الخروج عن الأصل ، وما يدعو إلى مراجعة الأصل راجح على ما يدعو إلى مفارقتة^(٦).

(١) الكتاب ١٤٠/٣.

(٢) البغداديات ٣٣٧.

(٣) التعليقة ٢٥٥ ، والبغداديات ٣٣٨ ، وتضعيف الفارسي قول المازني في هذين الكتابين رجوع عنه في كتابه الشيرازيات.

(٤) شرح التسهيل ٢٦١/٣.

(٥) شرح التسهيل ٢٦٣/٣.

(٦) شرح التسهيل ٢٦٣/٣.

التوجيه الثالث :

أنّ "مثل" حال من "حق".

وهذا التوجيه عزي إلى الجرمي^(١)، وجوّزه المبرد^(٢) والفارسي^(٣) ومكي^(٤) والمهدوي^(٥) وغيرهم^(٦).

وضَعَف هذا التوجيه من وجهين :

١— أنّ "حق" نكرة ، ومجيء الحال من النكرة ضعيف^(٧).

٢— أنّه يلزم منه خلو الجملة من العامل في الحال^(٨).

وتضعيف التوجيه بأنّ "حق" نكرة فيه نظر ؛ لأنّ مجيء الحال من النكرة دون مسوغ مما قطع بثبوته ، وأكثر النحويين يميزون القياس على ما سمع من ذلك^(٩).

التوجيه الرابع :

أنّ "مثل" حال من الضمير في "حق".

(١) الأصول ٢٧٦/١، والحجة للقراء السبعة ٢٢١/٦، والتعليقة ٢٥٤/٢، والكشف ٢٨٨/٢.

(٢) البغداديات ٣٣٩، وتنقيح الألباب ٢٣٠.

(٣) الحجة ٢٢١/٦.

(٤) الكشف ٢٨٨/٢.

(٥) شرح الهداية ٥٢٠/٢.

(٦) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية : التبيان في تفسير القرآن ٣٨٣/٩، وغرائب التفسير ١١٤١/٢، والمحرر ٢١١/١٥، والموضح ١٢٠٧/٣-١٢٠٨، وتنقيح الألباب ٢٣٠، والتبيان ١١٨٠/٢، والمفضل ٢٨٠، وشرح المفصل لابن يعيش ١٣٥/٨، والفريد ٣٦٣/٤-٣٦٤، وإبراز المعاني ٦٨٩، والبحر ١٣٧/٨، والدر ٤٩٠/١٠.

(٧) إعراب القرآن المنسوب لقوام السنة ٣٩٧، وشرح المفصل لابن يعيش ١٣٥/٨.

(٨) أمالي ابن الشجري ٦٠٥/٢، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ٢٣٧/١-٢٣٨.

(٩) الكتاب ١١٢/٢، ومعاني القرآن للقراء ٥٥/١، ٣٨/٢، ٢١٥، والمقتضب ٢٨٦/٤، ٢٩٠، ٣٩٧، والتذيل والتكميل ١٧٤/٣. وينظر : ص ٣٨٥-٣٨٦.

وهذا التوجيه اقتصر عليه الجريطي^(١) وابن مالك^(٢) ، وجوزّه الفارسي^(٣) ومكي^(٤) وابن الشجري^(٥) وغيرهم^(٦).

وفي "حق" على هذا التوجيه قولان :

١- أن "حق" من المصادر التي وصف بها ، فجرى مجرى المشتق ، وإلى هذا ذهب الفارسي^(٧).

٢- أن "حق" اسم فاعل من "حق يحق" ، ثم قُصر كما فعل بـ "بار" و"سار" ، فقبيل "بر" و"سر" ، وبقي في "حق" الضمير الذي كان فيه قبل القصر ، وإلى هذا ذهب ابن مالك^(٨).

التوجيه الخامس :

أن "مثل" منصوب على إسقاط الجار ، وهو كاف التشبيه ، والتقدير : "إنه لحق كمثل ما أنكم تنطقون".

وهذا التوجيه عزاه النحاس إلى الفراء ، يقول : « وأجاز الفراء أن يكون التقدير :

(١) شرح عيون كتاب سيويه ١٩١-١٩٢.

(٢) شرح التسهيل ٢٦٣/٣.

(٣) الحجة ٢٢١/٦.

(٤) الكشف ٢٨٨/٢.

(٥) أمالي ابن الشجري ٦٠٥/٢.

(٦) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية : إعراب القرآن المنسوب لقوام السنة ٣٩٧ ، وغرائب التفسير ١١٤١/٢ ، وكشف المشكلات ١٢٧٨/٢ ، والموضح ١٢٠٨/٣ ، والبيان ٣٩١/٢ ، والتبيان ١١٨٠/٢ ، والمفضّل ٢٨٠ ، والفريد ٣٦٣/٤ ، وإبراز المعاني ٦٨٩ ، وأنوار التنزيل ٧٠٠/٧ ، والبحر ١٣٧/٨ ، والدر ٤٩/١٠.

(٧) الحجة ٢٢١/٦.

(٨) شرح التسهيل ٢٦٣/٣.

"حقاً مثل ما"، وأجاز أن يكون "مثل" منصوبة بمعنى "كمثل"، ثم حذف الكاف ونصب...»^(١)، كما أورد السمين التوجيه ، وفي كلامه ما يوحي بنسبته إلى الفراء^(٢) .
 أمّا مكّي^(٣) والمنتجب^(٤) والقرطبي^(٥) فنسبوه إلى بعض الكوفيين .
 وعندني أنّ في نسبته إلى الفراء نظراً ؛ لأنّ الفراء ذهب في "مثل" إلى أنّها منصوبة على المصدرية ، ثم استطرده بعد ذلك في بيان وجه نصب "مثل" إذا وقعت خيراً لمبتدأ محذوف ، وليس في كلامه ما يشير إلى أنّه يريد ذلك في القراءة ، يقول : « ومن نصبها جعلها في مذهب المصدر كقولك : إنّهُ لحق حقاً . وإن العرب لتنصبها إذا رفع بها الاسم ، فيقولون : "مثل من عبد الله" ؟ ويقولون : "عبد الله مثلك" ، و"أنت مثله" ، وعلة النصب فيها أنّ الكاف قد تكون داخلة عليها ، فتنصب إذا ألقيت الكاف...»^(٦) .

وضَعّف السمين هذا التوجيه ؛ لأنّه لا حاجة إلى تقدير دخول الكاف ، و"مثل" تفيد فائدتها^(٧) .

التوجيه السادس :

أنّ "مثل" منصوب بإضمار فعل .

وهذا التوجيه جوّزه العكبري^(٨) والمنتجب^(٩) .

(١) إعراب القرآن ٢٤١/٤ .

(٢) الدر ٤٩/١٠ .

(٣) مشكل إعراب القرآن ٦٨٨/٢ .

(٤) الفريد ٣٦٤/٤ .

(٥) الجامع ٤٣/١٧ .

(٦) معاني القرآن ٨٥/٣ .

(٧) الدر ٤٩/١٠ .

(٨) التبيان ١١٨٠/٢ .

(٩) الفريد ٣٦٤/٤ .

التوجيه السابع :

أنّ "مثل" منصوب على الظرف، وهذا التوجيه جوّزه أبو حيان على مذهب الكوفيين؛ لأنّهم يجعلون "مثل" حالاً ، ويجيزون "زيد مثلك" بالنصب على الظرف^(١).

وقد سبق أنّ الفراء يجعل النصب في : "زيد مثلك" بإسقاط الجار لا على الظرفية.

هذه هي توجيهات القراءة ، والراجح عندي منها هو التوجيه الثاني الذي تكون فيه "مثل" مبنية في محل رفع صفة لـ "حق" ؛ لما يأتي :

١— ثبوت بناء الأسماء المبهمّة الناقصة الدلالة عند إضافتها إلى اسم مبني أو جملة صدرها

مبني عند جمهور النحويين، كقوله تعالى : ﴿يٰۤاَيُّهَا الَّذِيْنَ اٰمَنُوْا اذْكُرُوْا نِعْمَتَ اللّٰهِ عَلَيْكُمْ اَلَّذِيْنَ كَفٰتَكُمْ بِرِيسٰلِهِۦٓ اِلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُوْنَ﴾^(٢) بفتح نون "دون"،

وهو في موضع رفع مبتدأ ، وقوله تعالى : ﴿لَا يَخْفٰى عَلٰى سُلٰطٰنٍ مِّنْهُمۡ شَيْۤءٌ وَّكَانَ اللّٰهُ بِكُلِّ شَيْۤءٍ عَلِيْمًا﴾^(٣) بفتح

نون "بين" ، وهو في موضع رفع نائب فاعل ، وقوله تعالى : ﴿لَا يَخْفٰى عَلٰى سُلٰطٰنٍ مِّنْهُمۡ شَيْۤءٌ وَّكَانَ اللّٰهُ بِكُلِّ شَيْۤءٍ عَلِيْمًا﴾^(٤) بفتح لام "مثل"^(٥) ، وهو في موضع رفع فاعل ، وغيرها من

الشواهد ، وحمل تلك الشواهد على وجه يخرجها من البناء إلى الإعراب كما يذهب إليه ابن مالك فيه تكلف.

٢— أنّ حمل القراءة على هذا التوجيه يجعل القراءة تتفق وقراءة رفع "مثل" ، وذلك أولى.

٣— أنّ التوجيهات الأخرى في القراءة لا تخلو من ضعف أو تكلف ، أو في جوازها خلاف بين النحويين ، وحمل القراءة على غيرها أولى متى أمكن.

(١) البحر ١٣٧/٨.

(٢) الجن : من الآية ١١.

(٣) سبأ : من الآية ٥٤.

(٤) هود : من الآية ٨٩.

(٥) قرأ بفتح اللام مجاهد وابن أبي إسحاق وجماعة.

شواذ ابن خالويه ٦٥ ، وشواذ القراءات ٢٣٨ ، والبحر ٢٥٥/٥.

٥٣- نصب الوصف نصب المصدر المؤكّد

قال تعالى : ﴿ قَالُوا يَا مَعْشَرَ الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُلَاقُوا السُّعُودَ حَتَّىٰ يَأْتُواكُم بِالْبُرْهَانِ أَوْ بِالْبُرْهَانِ الْكَبِيرِ ﴾ (١)

قال الفراء : « القراء على رفع "بالغة" إلا الحسن (٢) ، فإنه نصبها على مذهب المصدر ، كقولك : "حقاً" ، والبالغ في مذهب الحق ، يقال : "جيد بالغ" ، كأنه قال : "جيد حقاً قد بلغ حقيقة الجودة" ، وهو مذهب جيد. و[قراءة العامة] (٣) أن تكون البالغة من نعت "الأيمان" أحب إليّ ، كقولك : "ينتهي بكم إلى يوم القيامة أيمان علينا بأن لكم ما تحكمون" (٤) .

قراءة الحسن بنصب "بالغة" لها أربعة توجيهات ، ذكر الفراء واحداً منها ، وإليك البيان :

توجيه الفراء :

ذهب إلى أن "بالغة" نصبت نصب المصدر المؤكّد نحو : حقاً (٥) ؛ لكونهما بمعنى واحد ، فيقال : "جيد بالغ" كما يقال : "جيد حقاً" .

والفراء يفرّق بين معنى "بالغة" في قراءة النصب ، ومعناها في قراءة الجمهور بالرفع ؛ فالمعنى عنده في قراءة النصب : "أم لكم أيمان علينا مؤكدة إلى يوم القيامة بأن لكم ما تحكمون" ، والمعنى في قراءة الرفع : "أم لكم أيمان علينا منتهية إلى يوم القيامة بأن لكم ما

(١) القلم : آية ٣٩ .

(٢) قراءة الحسن بنصب "بالغة" في : إعراب القرآن للنحاس ١٤/٥ ، وشواذ ابن خالويه ١٦٠ ، والمختص ٣٢٥/٢ ، وشواذ القراءات ٤٨١ .

(٣) المثبت في متن الكتاب : "وقراه العوام" ، وذكر محقق الكتاب أن نسخة "ش" فيها : "وقراءة العامة" بدل "وقراه العوام" ، وما في نسخة "ش" هو الصواب .

(٤) معاني القرآن ١٧٦/٣ .

(٥) مذهب الفراء في "حقاً" أنه مصدر مؤكّد للحملة قبله ، ومذهب الخليل وسيبويه أنه منصوب على الظرفية . ينظر : معاني القرآن ٤٥٧/١ ، والكتاب ١٣٥/٣ ، وص ١٥٠ من البحث .

تحكمون" ، وهذا يؤخذ من قوله: « وقراءة العامة أن تكون البالغة من نعت الأيمان أحبّ إليّ ، كقولك : " ينتهي بكم إلى يوم القيامة أيمان علينا بأنّ لكم ما تحكمون" ، وبعض المفسرين يثبت المعنيين في قراءة الجمهور ، ولا يفرق^(١).

ونصب "بالغة" على المصدرية كما ذهب إليه الفراء اقتصر عليه ابن الجوزي^(٢) ، وجوّزه النحاس^(٣).

التوجيه الثاني :

أن تكون "بالغة" حالاً من الضمير في "علينا" إذا جعلت متعلقة بمحذوف صفة لـ"أيمان" ، أمّا إن جعلت متعلقة بـ"أيمان" فلا يصح التوجيه ؛ لأنّه لا ضمير في "علينا". وهذا التوجيه اختاره أبو حيان^(٤) ، واقتصر عليه مكّي^(٥) والعكبري^(٦) والزمخشري^(٧) والرازي^(٨) ، وجوّزه النحاس^(٩) وابن جني^(١٠) والمنتجب^(١١) وغيرهم^(١٢).

(١) زاد المسير ٣٣٩/٨ ، والتفسير الكبير ٩٣/٣٠ ، والبحر ٣١٥/٨ .

(٢) زاد المسير ٣٤٠/٨ .

(٣) إعراب القرآن ١٤/٥ .

(٤) البحر ٣١٥/٨ .

(٥) مشكل إعراب القرآن ٧٥١/٢ .

(٦) إعراب القراءات الشواذ ٦٠٩/٢ - ٦١٠ .

(٧) الكشف ١٤٦/٤ .

(٨) التفسير الكبير ٩٣/٣٠ .

(٩) إعراب القرآن ١٤/٥ .

(١٠) المحتسب ٣٢٦/٢ .

(١١) الفريد ٥١٠/٤ .

(١٢) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية : الجامع ٢٤٧/١٨ ، وأنوار التنزيل ٣٠١/٨ ، الدر ٤١٥/١٠ ، وفتح القدير ٢٧٥/٥ ، وروح المعاني ٣٨/١٥ .

التوجيه الثالث :

أن تكون "بالغة" حالاً من الضمير في "لكم" ؛ لتعلق "لكم" بمحذوف خيراً عن "إيمان".

وهذا التوجيه اقتصر عليه الأنباري^(١) ، وجوزّه ابن جني^(٢) والباقولي^(٣) والمنتجب^(٤) وغيرهم^(٥).

التوجيه الرابع :

أن تكون "بالغة" حالاً من "إيمان" ، وجاز ذلك مع أنّها نكرة؛ لأنها تخصصت بقوله: "علينا".

وهذا التوجيه اقتصر عليه ابن عطية^(٦) ، وجوزّه ابن جني^(٧) وأبو حيان^(٨) وغيرهما^(٩).

هذه هي توجيهات القراءة ، ويظهر منها أنّ نصب "بالغة" متردد بين النصب على

(١) البيان ٤٥٤/٢.

(٢) المحتسب ٣٢٥/٢.

(٣) كشف المشكلات ١٣٧٦/٢.

(٤) الفريد ٥١٠/٤.

(٥) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية : الجامع ٢٤٧/١٨ ، وأنوار التنزيل ٣٠١/٨ ، وفتح القدير ٢٧٥/٥ ، وروح المعاني ٣٨/١٥.

(٦) المحرر ٨٥/١٦.

(٧) المحتسب ٣٢٦/٢.

(٨) البحر ٣١٥/٨.

(٩) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية : كشف المشكلات ١٣٧٦/٢ ، والفريد ٥١٠/٤ ، والجامع ٢٤٧/١٨ ، والدر ٤١٥/١٠ ، وفتح القدير ٢٧٥/٥ ، وروح المعاني ٣٨/١٥.

المصدرية والحالية مع اختلاف بينها في تعيين صاحب الحال ، والراجح عندي أن تكون "بالغة" حالاً ، وصاحبها الضمير في "لكم" . أمّا اختيار النصب على الحالية دون النصب على المصدرية فوجهه أنّ "بالغة" وصف ، وانتصاب الوصف على المصدرية مما اختلف فيه النحويون ؛ فبعضهم في مثل : "أقائمًا — علم الله — وقد قعد الناس" مما ناب فيه الوصف عن المصدر اللازم إضمار ناصبه ذهب إلى أنّ الوصف انتصب انتصاب المصدر^(١) ، والصحيح الذي عليه أكثر النحويين^(٢) كسيبويه^(٣) والمبرد^(٤) على أنّه حال مؤكّدة لعاملها المنتزم إضماره ثم إنّ نصب "بالغة" على الحالية تجعل القراءة متفقة مع قراءة الجمهور بالرفع ، فإنّ "بالغة" فيها نعت لـ "إيمان" قولاً واحداً ، والنعت والحال متلاقيان من حيث المعنى.

وأما اختيار أن يكون صاحب الحال الضمير في "لكم" فلأنه أولى من النكرة المخصصة؛ لأن تخصيصها ليس بلازم ؛ لاحتمال تعلق "علينا" بـ "إيمان" ، وكذا الأمر إذا جعل صاحب الحال الضمير في "علينا".

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٢٢/٢ .

(٢) همع الهوامع ١٢٩/٣ .

(٣) الكتاب ٣٤٠/١ - ٣٤١ .

(٤) المقتضب ٢٢٩/٣ . ونُسب إلى سيبويه والمبرد أنّ نصب الوصف عندهما على المصدرية ، وهو مخالف لما في كتابيهما .

تنظر النسبة في : شرح التسهيل ١٩٤/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٤٩/٢ ، وارتشاف الضرب ١٣٧٨/٣ .

٥٤- مجيء ما كان على صيغة اسم الفاعل ظرفاً

قال تعالى : ﴿ قَوْمٌ دَاخِلُ الدَّارِ مِنْ دُونِ الدَّارِ ﴾ (١) .

قال الفراء : « وقوله عز وجل : "عليهم ثياب سندس" نصبها أبو عبد الرحمن وعاصم والحسن البصري^(٢) جعلوها كالصفة "فوقهم" ، والعرب تقول : "قومك داخل الدار" ، فينصبون "داخل الدار" ؛ لأنه محل ، فـ"عليهم" من ذلك »^(٣) .

اختلف النحويون في توجيه قراءة أكثر السبعة : « عاليهم » بالنصب ، وهم في ذلك سبعة توجيهات :

توجيه الفراء :

ذهب إلى أن "عليهم" منصوبة ؛ لكونها محلاً مثل "فوقهم" ، واستدل لما ذهب إليه بقول العرب : "قومك داخل الدار" بنصب "داخل" و"عليهم" مثل "داخل" .
وتوجيه الفراء هذا اقتصر عليه الطبري^(٤) والنحاس^(٥) وابن خالويه^(٦) والطوسي^(٧) ،

(١) الإنسان : آية ٢١ .

(٢) قرأ نافع وحمة : « عاليهم » بإسكان الياء وكسر الهاء ، وقرأ باقي السبعة بفتح الياء وضم الهاء .
السبعة ٦٦٤ ، والتيسير ٢١٨ ، والعنوان ٢١٠ ، والنشر ٣٩٦/٢ .

(٣) معاني القرآن ٢١٨/٣-٢١٩ .

(٤) جامع البيان ٢٢٢/٢٩ .

(٥) إعراب القرآن ١٠٤/٥ .

(٦) إعراب القراءات السبع ٤٢٢/٢ ، والحجة المنسوب له ٣٥٩ .

(٧) التبيان في تفسير القرآن ٢١٦/١٠-٢١٧ .

وجوزّه الفارسي^(١) ومكي^(٢) وابن عطية^(٣) وغيرهم^(٤).

ولم يقبل الزجاج كون "عالِيهم" ظرفاً ؛ لأنّه غير معروف في الظروف^(٥).

وتابعه في ذلك أبو حيان ؛ إذ ذهب إلى أنّ "عالِيهم" اسم فاعل ، فيحتاج في إثبات كونه ظرفاً إلى أن يكون منقولاً من كلام العرب نحو : عالِيك ثوب^(٦).

وأجاب السمين بأنّه وردت ألفاظ على صيغة اسم الفاعل ظرفاً ، نحو : "خارج الدار" و"داخلها" و"باطنها" و"ظاهرها" ، يقال : جلست خارج الدار ، و"عالِيهم" مثلها^(٧).

التوجيه الثاني :

أنّ « عالِيهم » حال من الضمير في "عليهم" من قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ ، والتقدير : "يطوف عليهم ولدان عالياً للمطوف عليهم ثياب"^(٨).

وهذا التوجيه اختاره العكبري^(١٠) وأبو حيان^(١١) ، واقتصر عليه الباقلبي^(١٢) ، وجوزّه

(١) الحجة ٦/٣٥٥.

(٢) الكشف ٢/٣٥٤ ، ومشكل إعراب القرآن ٢/٧٨٦.

(٣) المحرر ١٦/١٩٢.

(٤) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية : علل القراءات ٢/٧٣٤ ، وحجة القراءات ٧٤٠ ، والوسيط ٤/٤٠٤ ، وغرائب التفسير ٢/١٢٩٠ ، ومجمع البيان ٥/٦١٩ ، والموضح ٣/١٣٢٤ ، ومفاتيح الأغاني ٤٢١ ، والبيان ٢/٤٨٣ ، وفتح الوصيد ٤/١٣٠٤ ، والفريد ٤/٥٩٣ ، وإبراز المعاني ٧١٦.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٥/٢٦٢.

(٦) البحر ٨/٣٩٩.

(٧) الدر ١٠/٦١٦ . وقيد سيبويه والمبرد والسيرافي جواز كون « داخل الدار » ونحوه ظرفاً بأن يراد الجهة لا الجزء من الدار . ينظر : الكتاب ١/٤٠٤ ، ٤١٠-٤١١ ، والمقتضب ٤/٣٤٨-٣٤٩ ، وشرح السيرافي ٦/٣٥.

(٨) الإنسان : من الآية ١٩ .

(٩) الكشف ٤/١٩٩ .

(١٠) التبيان ٢/١٢٦٠ .

(١١) البحر ٨/٣٩٩ .

(١٢) كشف المشكلات ٢/١٤١٢-١٤١٣ .

الزجاج^(١) والزمخشري^(٢) وغيرهما^(٣).

التوجيه الثالث :

أن "عاليهم" حال من مفعول "حسبتهم" من قوله تعالى : ﴿ #Zs0h Nk6Åym Nk6/0 #SE ﴾^(٤) ، ومفعول "حسبتهم" هم الولدان ، فيكون التقدير : "حسبتهم لأولاً منشوراً عالياً لهم ثياب"^(٥).

وجوّز هذا التوجيه الزجاج^(٦) والأزهري^(٧) والزمخشري^(٨) وغيرهم^(٩).

وضُعم هذا التوجيه بأمر :

١— أن فيه وصف الولدان بالثياب الموصوفة دون الأبرار^(١٠).

٢— أنه على هذا التوجيه يكون الضمير في "عاليهم" للولدان ، والضمائر الآتية بعد في

قوله : ﴿ #p-ānr ﴾ وقوله : ﴿ Nk6i Nk699)7M r ﴾ وقوله : ﴿ #k »pd b ﴾^(١١)

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢٦٢/٥.

(٢) الكشف ١٩٩/٤.

(٣) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية : علل القراءات ٧٣٤/٢، وحجة القراءات ٤٨٣/٢، والبيان ٤٨٣/٢، وفتح الوصيد ١٣٠٤/٤، والفريد ٥٩٣/٤، وإبراز المعاني ٧١٦، وأنوار التنزيل ٤٤٤-٤٤٣/٨.

(٤) الإنسان : من الآية ١٩.

(٥) الكشف ١٩٩/٤.

(٦) معاني القرآن وإعرابه ٢٦٢/٥.

(٧) علل القراءات ٧٣٤/٢.

(٨) الكشف ١٩٩/٤.

(٩) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية : حجة القراءات ٧٤٠، وفتح الوصيد ١٣٠٤/٤، وإبراز المعاني ٧١٦، وأنوار التنزيل ٤٤٤/٨.

(١٠) الفريد ٥٩٣/٤.

(١١) الإنسان : من الآية ٢٢.

للأبرار المطوف عليهم ، وفي ذلك فك للضمائر دون حاجة أو اضطرار ، وذلك مما لا يجوز^(١).

وأجاب السمين بأن فك الضمائر يجعل أحد الضمائر لشيء والآخر لشيء آخر غير ممتنع مع ما يميز عود كل واحد منهما إلى ما يليق به وإن كان الأحسن أن تتفق الضمائر^(٢).

٣— أن مضمون الجملة يصير داخلاً تحت الحسبان ، وذلك لا يكون ؛ لأنهم لا يسون الثياب حقيقة^(٣).

و«أجيب بأن الحسبان في حال من الأحوال لا يقتضي دخول الحال تحت الحسبان»^(٤).

التوجيه الرابع :

أنّ "عالِيهم" حال من مفعول "لقاهم" في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ رَبِّهِمْ بِالْحَقِّ﴾^(٥).

وهذا التوجيه جوّزه الفارسي^(٦) ومكي^(٧) وابن عطية^(٨) وغيرهم^(٩) ، وضعّفه

(١) البحر ٣٩٩/٨.

(٢) الدر ٦١٧/١٠.

(٣) روح المعاني ١٧٩/١٥.

(٤) روح المعاني ١٧٩/١٥.

(٥) الإنسان : من الآية ١١.

(٦) الحجّة ٣٥٤/٦.

(٧) الكشف ٣٥٥/٢.

(٨) المحرر ١٩٢/١٦.

(٩) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية : شرح الهداية ٥٤٤/٢ ، ومجمع البيان ٦١٩/٥ ، والموضح ١٣٢٣/٣ ، والفريد ٥٩٢/٤ ، وإبراز المعاني ٧١٦ ، والدر ٦١٧/١٠.

الألوسي^(١).

التوجيه الخامس :

أن تكون "عليهم" حالاً من مفعول "جزاهم" في قوله تعالى : ﴿رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ يَكْفِيهِمْ﴾

الألوسي^(٢).

وهذا التوجيه جوّزه الفارسي^(٣) ومكي^(٤) والواحيدي^(٥) وغيرهم^(٦) ، وضعّه

الألوسي^(٧).

التوجيه السادس :

أن تكون "عليهم" حالاً من مضاف مقدر ؛ أي : رأيت أهل نعيم وملك كبير

عليهم^(٨) ، فـ"عليهم" حال من "أهل" المقدر.

وهذا التوجيه جوّزه الزمخشري^(٩) وجماعة من النحويين^(١٠) ، وضعّه أبو حيان^(١١)

(١) روح المعاني ١٥/١٧٩.

(٢) الإنسان : من الآية ١٢.

(٣) الحجة ٦/٣٥٤.

(٤) الكشف ٢/٣٥٥.

(٥) الوسيط ٤/٤٠٤-٤٠٥.

(٦) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية : شرح الهداية ٢/٥٤٤ ، وغرائب التفسير ٢/١٢٩٠ ، والمحرر ١٦/١٩٢ ، ومجمع

البيان ٥/٦١٩ ، والموضح ٣/١٣٢٣-١٣٢٤ ، ومفاتيح الأغاني ٤٢١ ، والفريد ٤/٥٩٢ ، وإبراز المعاني ٧١٦ ، والدر

١٠/٦١٧.

(٧) روح المعاني ١٥/١٧٩.

(٨) الكشف ٤/١٩٩.

(٩) الكشف ٤/١٩٩.

(١٠) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية : فتح الوصيد ٤/١٣٠٤ ، وإبراز المعاني ٧١٦ ، وأنوار التتريز ٨/٤٤٤.

(١١) البحر ٨/٣٩٩.

والألوسي^(١) ؛ لأنّ فيه ادّعاء الحذف مع صحة الكلام دون تقدير ذلك المحذوف.

التوجيه السابع :

أن تكون "عاليهم" حالاً من مفعول "رأيتهم" في قوله تعالى : ﴿لَمَّا رَأَى الْمَلَائِكَةَ آتِيَاتٍ مِنْ رَبِّهِمْ أَهْبَاتٍ﴾ .

وهذا التوجيه جوّزه تاج القراء الكرمان^(٢) ، وفيه من الضعف ما ذكره أبو حيان في التوجيه الثالث.

هذا ما قيل في وجه نصب "عاليهم" ، والراجح عندي أن يكون "عاليهم" حالاً ، صاحبها الضمير في "عليهم" ، أو "لقاهم" أو "جزاهم" ، وكلها تعود إلى الأبرار .
أمّا اختيار كون "عاليهم" حالاً لا ظرفاً فلوقوع الخلاف في كونه ظرفاً ، وحمل القراءة على الوجه المتفق عليه أولى . وأمّا اختيار أن يكون صاحب الحال الضمير العائد على الأبرار فلضعف الأقوال الأخرى ؛ فجعل صاحب الحال الضمير في "حسبتهم" أو "رأيتهم" العائد على الولدان يفضي إلى ما ذكره أبو حيان من فك الضمائر مع عدم الحاجة إلى ذلك ، ومثله في الضعف تقدير صاحب الحال مضافاً محذوفاً .

(١) روح المعاني ١٥/١٧٩ .

(٢) غرائب التفسير ٢/١٢٩٠ .